

السبل القانونية الجنائية لحماية المرأة السورية اللاجئة

(دراسة في مظاهر الاستعباد والاضطهاد ذات الطابع الجنسي وسبل مواجهاتها)

د. محمد رشيد حسن محمد رشيد الجاف*

الملخص:

لا مرء من القول ان حجم المعاناة والأسى الناجم عن التهجير له أثر بالغ و عميق في نفسية الانسان المهجر لذاته، وتزداد الامور سوءً وتعقيداً إذا كان التهجير والنزوح مقترناً بالاضطهاد والحرمان والموت والابتعاد عن جذور الارض. ومن اللازم القول ان المشكلة لا تنتهي عند هذا الحد بل اننا سنكون أمام حالة عاطفية و إنسانية أخرى تتمثل في إمكانية تعرض الضحية النازحة تحديداً الى جرائم أخرى، وكأن إستئصالها من بيتها وبيئتها و إماتة ابنائها وذويها وقصف منزلها لا تكفيها ألماً فيتضاعف المعاناة ذات الطابع الجنائي الاشد من خلال تعرضها لاشع أنواع التعرض الجسدي و النفسي والاستغلال و الاضطهاد ليس لكونها لاجئة فحسب بل لكونها أنثى أيضاً. فالنزوح بحد ذاته معاناة و ما يزداد المعاناة أثراً كينونة النوع المعرض للتهجير و النزوح . ان الابعاد الانسانية في هذا الامر مهم و إذا ما أردنا ان نضع إطاراً قانونياً لبعض من معاناة اللاجئات السوريات فاننا و غيرنا مدعوون الى تسليط الضوء في سياق قانوني على الكم الهائل من الجرائم الدولية ذات الطابع الجنسي تحديداً بحق المرأة و بالخاص جرمي الاستعباد الجنسي و الاضطهاد على أساس النوع كون الجريمتين نمطين مستحدثين من انماط الجرائم ضد الانسانية و الوثائق و الوقائع تؤكد إرتكابها في إطار غير محدود بحق اللاجئات السوريات و غيرهن في نزاعات الشرق الاوسط المتفاقمة و المتجددة أسفاً . و عليه فان من المهم ان نركز على تشخيص العلاج القانوني كجزء من تقليل المعاناة لان العنف الجنسي دائماً ما كان جزءاً من مخططات الحروب و النزاعات المسلحة ، و لا يكاد يخلو أي نزاع مسلح منها في تأريخ الحروب وجزء منه ينبع من انعدام العدل في التعامل بين الجنسين .

*- الدكتور محمد رشيد حسن محمد رشيد الجاف: مواليد بغداد 1982م، أستاذ مشارك، حاصل على دكتوراه فلسفة في القانون العام، القانون الجنائي من كلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية 2012م، في أطروحته: (الإطار القانوني لمشاركة الجني عليه في الإجراءات الجنائية الدولية)، وله كتاب: (مبادئ العدالة الجنائية الدولية في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا)، مشارك في عديد الندوات والمؤتمرات الدولية.

إن من المسلمات أن التقتيل و التحطيم و التدمير المادي جزء أساسي من مخلفات الحروب، إلا اننا يجب أن لا يقتصر تركيزنا على هذا الجانب، بل يجب التركيز على الجانب الاكثر تأثيراً على المدى البعيد و هو صور الاغتصاب و الاكراه على البغاء و الزواج القسري لان الابعاد النفسية لها تمتد ، و الخطوة الاولى في التصدي لهذا البؤس المستمر هو التقاضي، فانصاف الضحية اللاجئة المضطهدة المستعبدة تقتضي المحاكمات للوصول الى الحقيقة و العدالة . و الافرازات الانسانية للثورة السورية كرسست مختلف انواع ضحايا الحروب، فنوع الضحايا و جنسهم و مرجعياتهم الدينية و العقائدية يعد عاملاً مهماً في تحديد طبيعة النزاع ، و لكن الاكيد ان معاناة الضحايا النساء اعمق ، و هذا ما سنسعى الى ابراز تطوع قانوني مقترن بأمل المحاسبة للمتهمين المباشرين و المتسببين عن الكوارث الناجمة عن الجرائم محل الدراسة ، و أمنية انصاف الضحايا و ذويهم و تأهيلهم في مجتمع ما بعد الصراع . وبناءً على ذلك فان دراستنا هذه للمؤتمر منصب على اعطاء الدلالة القانونية العميقة لهذه الجرائم و مع بيان الحل القضائي السليم بصددتها لكي تكون جزءاً و وسيلة من مقتضيات اللثام الذي يحتاجه جميع افراد الشعب السوري و تحديداً فئة النساء و الاطفال .

اهمية الدراسة و سبب اختيارها/ إرتباطاً بالحق في معرفة الحقيقة و إيماناً بان الجريمة الدولية فعل شنيع يقتضي رد فعل قانوني و إيماناً بحق الضحايا الاحياء من جرائم الاستعباد الجنسي و الاضطهاد على أساس النوع في العدالة الجنائية ، و عطفاً على ضرورة مناهضة التكريس المنظم و المستمر للعنف الجنسي في النزاع في سوريا ، و اعتقاداً بضرورة اعادة الاعتبار لمن و تأهيلهن لاحقاً و علاجهن من اثار الصدمة النفسية من هذه الحالات الاجرامية فاننا اخترنا هذا الموضوع أساساً لدراستنا لقللة الدراسات القانونية الهادفة في التعاطي معها من جهة ، و من جهة أخرى للإيمان بمستلزمات التأسيس لعدالة جنائية تحترم النوع الاجتماعي و الخصوصيات الجنسية و تعدد بمعاناة المرأة في النزاعات المسلحة من جهة أخرى .

إشكالية الدراسة/ ان الاشكالية الحقيقية لدراستنا قائمة على الصعوبات التي تعترض تطبيق العدالة الجنائية الدولية و الوطنية بنفس الوقت و صعوبات التعاطي مع هذا الكم الهائل من الفضاعات و الجرائم ، فمن جهة نشهد أنماط متنوعة وعديدة من الجرائم ضحاياها بالالاف خصوصاً في الصراعات الممتدة على طول خريطة الشرق الاوسط و بالخاص في سوريا و العراق يقوم بها تنظيمات إرهابية و الدول أحياناً (الحكومة السورية نموذجاً) . و من جهة أخرى نلاحظ صمتاً مريباً من أجهزة العدالة الدولية في حماية ضحايا الجريمة و اللاجئين من ضمنهم التي لو أرتكبت في اية منطقة أخرى في العالم لما كانت

تمر دون العقاب و المحاسبة . و في خضم هذا المعاناة و الاحباط الناتج عن الواقع نبرز هذه الدراسة عسى ولعلها تكون إستذكراً بالمعاناة و الاسى و تضع الية مناسبة للانتصار للضحايا المهجرين والمضطهدين في سوريا.

أهداف الدراسة / اننا من خلال هذا البحث نثير عدة مواضيع و نهدف الى جملة من الاسباب

- 1- تحديد المقصود بجرمة الاستعباد الجنسي و مدى إنعكاسها على اللاجئات في سوريا .
- 2- تحديد المقصود بجرمة الاضطهاد بناءً على النوع و هل تجلت ارتكاب هذه الجرمية ضد النساء في الثورة السورية
- 3- بيان الاليات القضائية المتبعة في زجر الجرائم الجنسية الدولية.
- 4- بيان الانسب للمقاضاة عن هذه الجرائم وغيرها من الجرائم الدولية.

منهجية الدراسة / إعتدنا في هذه الدراسة المنهج عدة مناهج منها المنهج التاريخي و المنهج التحليلي و المنهج المقارن. أما بالنسبة للمنهج التاريخي فاننا سنستتبع مراحل تطور الاليات القانونية الجنائية الدولية تحديداً في الانتصار للانثى و حقوقها و بالتحديد في حالة تعرضها للجرائم محل الدراسة . اما المنهج التحليلي فيتسم بتحليل النصوص القانونية المكونة لعناصر الجرائم هذه مع تتبع الموقف القضائي الجنائي الدولي و كيفية التعاطي مع النمط المستحدث من هذه الجرائم مع مقتضى التخريج بالطريقة القانونية السليمة المتأملة في التصدي لهذه الجرمية. و كل ذلك من خلال المقارنة في التطبيقات القضائية و النصوص القانونية في الانظمة الاساسية للمحكمة الجنائية الدولية.

الخطة المتبعة في الدراسة / سنقسم هذه الدراسة الى بحثين نتناول في المبحث الاول التاصيل القانوني لجرائم الاستعباد الجنسي و الاضطهاد على اساس النوع و ذلك في ثلاثة مطالب نخصص المطلب الاول للتاصيل التاريخي لتطور التعاطي مع الجرائم الجنسية الدولية و نتناول في المطلب الثاني جرمية الاستعباد الجنسي و تجلياتها ضد اللاجئات السوريات اما المطلب الثالث فتتناول فيه جرمية الاضطهاد على اساس النوع و مدياتها ضد النساء في مخيمات اللاجئين . اما المبحث الثاني فنبحث فيه السبل القانونية للمقاضاة عن الجرائم المذكورة في المبحث الاول و ذلك في مطالب عدة نببحث في كل مطلب خيار قانوني معين و نختتم البحث بخاتمة نضمن فيه أهم الاستنتاجات و التوصيات التي سنتوصل اليها .

المبحث الاول

التاصيل القانوني لجرائم الاستعباد الجنسي و الاضطهاد على اساس النوع

سيتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب نبحت فيها في المطلب الاول التاصيل التاريخي لتطور التعاطي مع الجرائم الجنسية الدولية و نخصص المطلب الثاني للحديث عن جريمة الاستعباد الجنسي و تجلياتها ضد اللاجئات السوريات و نتناول في المطلب الثالث جريمة الاضطهاد على اساس النوع و مدياتها ضد النساء السوريات في مخيمات اللاجئين.

المطلب الاول

التاصيل التاريخي لتطور التعاطي القانوني مع الجرائم الجنسية الدولية

قبل الخوض في غمار البحث من الضروري و المهم إستقراء قواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي الجنائي بخصوص تقدير الموقف القانوني لهذه الجرائم . فالمقتضى ضرورة إدراج العمق التاريخي لتجريم هذه الافعال وتطورها القانوني سواء من خلال الاتفاقيات الدولية و القضاء الجنائي الدولي و بلورتها في صيغتها الحالية لان هذه المقدمة المبنية على الارث القانوني الماضي مهم و حيوي للبناء القضائي القوي للتقاضي المستقبلي المأمول.

وعلى أساس من تلك الفكرة و إنسياقاً وراء تلك الاعتبارات المذكورة مجتمعةً فان من لوازم القول ان العنف على اساس النوع⁽¹⁾ ضد النساء كان جزءاً من الحروب و النزاعات المسلحة

¹ - مصطلح العنف يشير يقصد به الاستخدام المتعمد للقوة أو السلطة أو التهديد به ضد احد الاشخاص أو ضد مجموعة معينة او ضد المجتمع ككل و الذي يترتب عليه او من المحتمل أن يترتب عليه الاصابة بالجروح او الموت او الضرر النفسي أو الحرمان ، أما مصطلح النوع فليس مصطلحاً مرادفاً للجنس حيث عُرفَ من قبل المستشار الأممي الخاص لقضايا النوع الاجتماعي بان المراد بالنوع التفاوت الاجتماعي المترتب على كينونة الشخص سواء أكان ذكراً ام أنثى و العلاقة بينهما) و في نطاق النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية يُنظر الى للنوع على انه يشمل التعامل مع الجنسين ضمن نطاق المجتمع و عندما يُثار التساؤل بخصوص الوضع القانوني في الحروب أو اثناء ارتكاب جريمة الابادة الجماعية او هجوم واسع النطاق أو منظم ضد السكان المدنيين فانه يتبادر الى الذهن مباشرة جريمة الاغتصاب ، في حين أن جرائم العنف الجنسي أوسع نطاقاً و أشمل من الاغتصاب فهي تشمل الاكراه على البغاء ، الحمل القسري ، الاكراه على الزواج ، الاستعباد الجنسي ، أو أية صورة أخرى من صور العنف الجنسي التي تحمل طابع القسوة ضد النساء و الرجال و الاطفال أيضاً سواء أرتكبت اثناء النزاع النزاعات أو ما بعدها أو في أوقات التحول السياسي و التي لها اتصال مباشر مع التحول السياسي . و العنف الجنسي محل الدراسة هو العنف المنظم و الذي يُرتكب تنفيذاً لغرض تعزيز الكراهية و تحقيق الترويح للقائلين و لاهداف التطهير العرقي و المذهبي . للتفاصيل انظر

Leila Nadia Sadat ((Forging a convention for crimes against humanity)) , Cambridge

Valerie Osterveld, ((Gender -based crimes against humanity)) , in university press :2011 p 78.

ولفترات عديدة على مر العصور وحتى اليوم في بعض المجتمعات التي ما زالت النظرة الدونية للمرأة هي السائدة ، بل ان البعض⁽²⁾ يشير الى إستخدام مصطلح الحق في الاغتصاب بالنسبة للطرف المنتصر ، و ينظر اليهن كجزء من حصاد الحرب و مكتسباته⁽³⁾. أضف الى ذلك ان إرتكاب هذا النمط من الجرائم قد يكون مرده تضحية النساء بأنفسهن و تعريض أنفسهن لهذه الجرائم⁽⁴⁾ مقابل حماية ازواجهن و هذه تمثل اعلى درجات الايثار من أجل الزوج ، و قد يكون في الامر غرضاً آخر يتمثل بالامتهان و التقليل من الشأن كما حدث في النزاع في سوريا حيث قامت القوات الحكومية أو المليشيات التابعة لها باغتصاب البنات أمام الوالد و الوالدة و اجبروهما على النظر اليهن وقت الاغتصاب و بعد ذلك قاموا باغتصاب الوالد امام البنات المعتصبات أصلاً⁽⁵⁾ . و التساؤل هنا هل يُقبل أن تمر هذه الممارسات دون عقاب يحترم فيه الضمانات القانونية؟

وعليه فبالرغم من إن النزاعات المسلحة في العصور القديمة و الوسيطة و حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت سمة بارزة في العلاقات الدولية، فان الاهتمام كان متضائلاً بتجريمها فقد كانت النظرة اليها مقززة إلا أنها لم تكن معاقب عليها في بادئ الامر حيث كانت النظرة اليها

Dr Iur Ambrosie Bulambo ((Sexual violence against women in DRC: understanding the motivation of crime against humanity)), US-CHAINA law review Vol13 No 2 p 570571mm

² - See : **Prof J Le ROUX and Yves Muhire** , ((*The statues of acts of sexual violence in international criminal law*)), *SACJ criminal law review No 1 2009 p 70*.

³ - أبرزت العديد من البواعث المؤدية الى اللجوء للعنف الجنسي من قبل الاطراف المتنازعة أوقات الصراع حيث قبل بصدد الدافع الى إرتكابها ان يقدم عليها بهدف الى توظيفه كسلاح لارهاب الطرف المقابل و الخط من قدر افراد المجتمع المستهدف ، و قيل ان العنف الجنسي وسيلة من وسائل الضغط النفسي ليس على النساء فحسب بل على عموم أفراد المجتمع و هي وسيلة كذلك من وسائل التطهير العرقي . و لا مرء من ان التهديد بافعال الاغتصاب و الاسترقاق الجنسي أو الاقدام عليها هي من أبرز الوسائل المؤدية الى التطهير العرقي يهدف الى إمتهان و اهانة الفئة التي ينتمي اليها الضحية فهي وسيلة لاختضاع الجماعات العرقية و الدينية و المعارضين السياسيين و الاخلال بحق الانسان في الكرامة للتفاصيل انظر

Dr. Iur Ambrosie Bulambo ((Sexual violence against women in DRC: understanding the motivation of crime against humanity)), US-CHAINA law review Vol 13 No 2 p 570571mm

⁴ - See : **Kai Ambos**, ((*Treaties on international criminal law*)) Vol II *The crimes and sentencing*, Oxford university press, 1st edition 2014 p92.

⁵ - See : **Lisa Davis** ,((*ISIL The Syrian conflict , sexual violence and the way forward : Syrian women's inclusion in the peace processes*)) New York University Journal of International Law and Politics, Vol 48 2016 p 1175.

انها جرائم ترتكب على نطاق فردي و ليس على نطاق واسع و ممنهج و هي بذلك لا تخالف قواعد القانون الدولي الانساني⁽⁶⁾. و مرحلة التقنين الاولى لقواعد القانون الدولي الانساني تضمنت القليل من القواعد القانونية ذات الصلة بالانثى ، حيث أشارت المادة 46 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 على حماية شرف أفراد العائلة من ضمن العديد من الامور الواجب حمايتها مثل المعتقد الديني و حياة أفراد الاسرة و الممتلكات الخاصة و هذا ما يعد تحريماً ضمناً للاعتداء على الاناث في أوقات النزاع المسلح . و لم يتضمن الميثاق الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية العسكرية لمحاكمة قادة الالمان بعد الحرب العالمية الثانية(محكمة نورمبيرغ) ، و لا النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في الشرق الاقصى (محكمة طوكيو) تنظيماً قانونياً لتجريمه . أما الاتفاقية الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين عند تعريفها لمفهوم اللاجئ أشار ضمناً الى الامر كونه الشخص الذي تتوافر لديه مخاوف حقيقية من تعرضه للاضطهاد لاسباب ترجع الى العرق و الدين أو الجنس أو عضوية جماعة إجتماعية أو إعتناقه مذهباً سياسياً و يلعب العنف الجنسي دوراً مزدوجاً بالنسبة للاجئين و النازحين فهو سبب من اسباب عمليات اللجوء و النزوح الجماعي⁽⁷⁾ و في المقابل ان المرأة التي هربت من موطنها حماية لخصوصياتها قد تتعرض في لجوئها الى العنف الجنسي و هذا الامر موثوق في الصراع الدائر في سوريا . و مع ذلك فان المحكمة الدولية في طوكيو قد أدانت عدة جنود يابانيين من منطلق مخالفة قواعد و أعراف الحرب و المساس بشرف العائلة لان النظام الاساسي للمحكمة المذكورة قد جرمت المعاملة الانسانية و الاعتقال التعسفي باعتبارها مخالفة لقواعد القانون الدولي العربي⁽⁸⁾. لاحقاً تضمنت اتفاقيات جنيف العديد من الاسس القانونية لما يسمى اليوم القانون الدولي الانساني (هذه القواعد تعني حصراً بتنظيم قواعد الحرب و الافرازات الانسانية الناجمة عنها) . و تتضمن المادة الثالثة المشتركة كيفية التعامل مع غير المشاركين في العمليات العسكرية في النزاعات المسلحة الداخلية و يمكن القول بان حماية المرأة من إرتكاب الجرائم بحقها قد أدرجت ضمناً فيها من خلال عبارة (الاعتداء على الكرامة الشخصية) و تحديداً الاهانة و التحقير و المعاملة القاسية ، و هذا يعني

⁶ - See : **Solange Mouthaan** , ((*The prosecution of gender based crimes at the ICC ; Challenges and Oppurtunities*))International criminal law review Vol 11 , 2001 p 776.

⁷ - يُنظر : د. حامد سيد محمد حامد ، العنف الجنسي ضد المرأة في القانون الدولي ، إطلالة موجزة عن مكافحته طبقاً لاحكام الشريعة الاسلامية ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2016 الطبعة الاولى ص 69 ، 70.

⁸ - See : **Irma Hodzic** , ((*Adjudicating of gender based crimes against women in international criminal courts and tribunals*)) Master thesis submitted to the Lund university in International human rights law .

ان افعالاً مثل الاغتصاب و الاكراه على البغاء و الاستعباد الجنسي ضد اللاجئات السوريات إرتباطاً بالنزاع في سوريا و في المخيمات قد تصل الى مصاف الاخلال بالمادة الثالثة المشتركة، كما ان البروتوكول الثاني اكد مجدداً على ما جاء في المادة الثالثة المشتركة حيث نصت المادة الرابعة ثانياً) انتهاك الكرامة الشخصية و بوجه خاص المعاملة المهينة و المحطة من قدر الانسان والاغتصاب و الاكراه على الدعارة وكل ما من شأنه خدش الحياء) و قد عُدت هذه المادة تركيزاً مباشراً أوضح لحماية المرأة في النزاعات المسلحة⁽⁹⁾ . واللافت في النصوص القانونية المذكورة انها تركز على مفاهيم الشرف و الاعتبار و تحدد التجريم بالاثار دون أن تكون المرأة لذاتها غاية مباشرة للحماية الجنائية ولا تجسد حقيقة معاناة المرأة أوقات النزاع المسلح و لا تؤسس التجريم على أساس مساواة الرجل بالمرأة⁽¹⁰⁾ . و إرتباطاً بما يحصل في سوريا فان القانون الدولي الانساني بحاجة الى مراجعة شاملة لان العديد من العوامل لعبت دوراً في عدم تغطية هذه القواعد للمرتبات القانونية والانسانية على النساء فالتكنولوجيا و تطورها وتسخيرها في الحرب ضاعفت من الضحايا النساء والاطفال كما ان القانون الدولي الانساني لا تأخذ بنظر الاعتبار إشكاليات

⁹ - هذا بخلاف العديد من الفقرات القانونية الاخرى الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة و تحديداً المادة 27 الخاصة بحماية شرف المرأة بقولها ان النساء يجب أن يُحترَمَ ضد أي إعتداء ضد شرفهن و تحديداً ضد الاغتصاب و الاكراه على البغاء أو أي اعتداء اخر) و ركز البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف على نفس الموضوع و تحديداً المادة 75 التي حددت القواعد الدنيا لوضع الانثى في النزاع المسلح حيث نصت : (يعامل معاملة إنسانية في كافة الأحوال الأشخاص الذين في قبضة أحد أطراف النزاع ولا يتمتعون بمعاملة أفضل بموجب الاتفاقيات أو هذا اللحق "البروتوكول" وذلك في نطاق تأثيرهم بأحد الأوضاع المشار إل -2 تحظر الأفعال التالية حالاً واستقبلاً في أي زمان ومكان سواء ارتكبتها معتمدون مدنيون أم عسكريون يها في المادة الأولى من هذا اللحق "البروتوكول". ويتمتع هؤلاء الأشخاص كحد أدنى بالحماية التي تكفلها لهم هذه المادة دون أي تمييز مجحف يقوم على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الانتماء القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر أو على أساس أية معايير أخرى مماثلة. ويجب على كافة الأطراف احترام جميع هؤلاء الأشخاص في شخصهم وشرفهم ومعتقداتهم وشعائهم الدينية ، ب) انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره والإكراه على الدعارة وأية صورة من صور خدش الحياء) .

¹⁰ - لا يمكن -لحد كتابة هذا البحث - وصف ما يدور في سوريا من مجازر و جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية بأنها جرائم مرتكبة في نزاع مسلح دولي رغم مشاركة العديد من الدول الكبرى و الاقليمية في الصراع الدائر و الوصف الدقيق المنطبق عليه ان ما زال محتفظاً بطابعه غير الدولي . فالنزاع المسلح الداخلي يمكن تعريفه بأنه أعمال عدائية مسلحة واسعة النطاق مختلفة عن الاضطرابات و التوترات الداخلية أو اعمال الشغب أو اعمال العنف المعزولة أو المتقطعة بين سلطات الدولة و المتمردين أو بين إثنين أو أكثر من الجماعات المسلحة داخل الدولة) و قد يتحول النزاع المسلح الداخلي الى نزاع مدولي في حال قامت الدول الاجنبية بعدم الاكتفاء بالمساعدات المالية للقوات الموجودة على الارض بل ان الدول قد تكون لها دور في التنظيم و التخطيط و التنسيق للعمليات العسكرية و يجب التنويه ان الدولة السورية قد صادقت على الاتفاقية الرابعة لجنيف الا انها لم تصادق على البروتوكول الثاني الاضافي و ان عدم المصادقة تجعلها رغباً عنها مسؤولة عن جميع الجرائم المرتكبة ضد أبناء شعبها و من ضمنهم النساء من استعباد و اضطهاد و جرائم محاصرة المدنيين و استخدام الغازات السامة ، لانه هذه الافعال جزء من القانون الدولي العرفي التي تلزم جميع الدول بصرف النظر عن الانضمام اليها من عدمها. للتفاصيل انظر

Siege warfare in Syria : prosecution the starvation of civilians))m Amsterdam law forum journal
Power Susan ,vol. 8 No 2p6.

وضع المرأة في مرحلة ما قبل النزاع و التي تتجلى في وقت النزاع ، فالنظرة الدولية للمرأة واغتصابها المستمر واضطهادها في السجون السورية من قبل السلطة الحاكمة في سورية قبل الثورة هي التي مهدت الى حد ما في تفاقم و إزدياد نسبة الجرائم بحقها في وقت الثورة .

ومروراً بالتأصيل التاريخي - والذي قد يفيدنا لاغراض المقاضاة في الجرائم الدولية المرتكبة بحق المرأة السورية في هذه الحرب القاسية - فان المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في رواندا و يوغسلافيا المشكلتين بموجب قرارين من مجلس الامن للمقاضاة عن الجرائم التي حصلت في يوغسلافيا السابقة و رواندا على التوالي في تسعينيات القرن الماضي قد لعبتا دوراً حاسماً في تطوير التعامل القانوني السليم مع الضحايا النساء خصوصاً النساء البوسنيات اللواتي تعرضن لعمليات إغتصاب منظم و الحمل القسري لغرض تغيير المكون الديني للمسلمين في البوسنة و كذلك عديد الجرائم المرتكبة بحق النساء المنتميات الى قبلية التوتوسي و للواتي تعرضن بدورهن الى عمليات الفيميسايد (إبادة الانثى) من قبل مسلحين منتمين الى قبيلة الهوتو كل ذلك و أكثر أدت بالمحكمتين المذكورتين الى إصدار إجتهادات قضائية مهمة بخصوص هذه الجرائم حيث فصلت بين هذه الجرائم باعتبارها مساساً بالشرف و العائلة و الكرامة كما كان عليه إتفاقيات جنيف في و بروتوكولاتها مع التركيز على الاضرار الاجتماعية و النفسية و الثقافية المترتبة على هذه الجرائم ، و ركزت هذه المحاكم في عديد قراراتها و جسدت صراحة ان الضحية هي الانثى لذاتها و ليس إرتباطاً بمفاهيم الشرف و العائلة. ففي قضية المتهم Akayesu امام المحكمة الدولية لرواندا ان الاغتصاب شكل جلي من أشكال الاعتداء و ان الافعال الجنسية قد يستخدم في لتحطيم الضحية و مجتمعتها⁽¹¹⁾ . اما محكمة يوغسلافيا و في قراره لها في قضية المتهم Kunarac على ان المتهم ارتكب جرائم ضد النساء لكونهم إناث و ليس لغرض المساس بالشرف و الاعتبار⁽¹²⁾. وقد أدين بجريمة الاسترقاق الجنسي (الاستعباد الجنسي) كجريمة من جرائم العنف الجنسي .

أما المحكمة الجنائية الدولية الدائمة المؤسسة بموجب نظام روما الاساسي باعتبارها اول مؤسسة قضائية جنائية دولية دائمة فقد أبدت تعاملاً متكاملأ مع جرائم العنف الجنسي ضد المرأة، حيث شرعت بالإضافة الى النظام الاساسي وقواعد الاجراءات وجمع الادلة الخاصة بها ما

¹¹ - See ICTR - ICTR case 96-4 prosecutor v. Akayesu , Trial chamber Judgment of 2 , September 1998

¹² - See :ICTY , case IT-96-23 prosecutor v. kunarac trial Chamber judgment of 22 Feb 2001 .

يصطلح عليه أركان الجريمة الدولية و عناصرها و عرفت العديد من الجرائم الجنسية الدولية كالاغتصاب و الاستعباد الجنسي و الاكراه على البغاء و الحمل القسري و التعقيم القسري باعتبار كل هذه الجرائم إما جرائم ضد الانسانية أو جرائم حرب حسب شروط كل جريمة من هذه الجرائم التي لا جدال في تحقق خصائصها في سوريا سواء كجرائم ضد الانسانية أو كجرائم حرب كما أسلفنا. والمحكمة المذكورة وحدت القواعد القانونية الجنائية الموضوعية في حال ارتكاب أي جريمة من هذه الجرائم وأوضحت خصائصها و تعطي احساساً بالاطمئنان للضحايا في تحقق المحاسبة⁽¹³⁾. و يجب أن لا يفوتنا ان تجريم هذه الافعال باعتبارها افعالاً لا تتعلق بالضحايا فقط و لا تسبب ضرراً لهم ، بل ان تجريمها في نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة جزء من القواعد الامرة في القانون الدولي و التي لا يجوز التنازل عنها او تعديلها إلا بقاعدة لاحقة لها ذات الطابع و التي هي متفق عليها من قبل المجتمع الدولي. و عطفاً على ما ثبتناه ان ارتكاب اية جريمة ضد الانسانية ضد اية امرأة سورية أو ارتكاب أية جريمة من جرائم الاغتصاب و الاتجار والاعتداء الجنسي ضد المرأة السورية اللاجئة تعد جريمة دولية ثابتة وفق المبادئ العامة للقانون لادولي لان فيها خرقاً للقيم الانسانية التي تؤكد وجهة نظرنا المتعلقة بالحاجة الى المقاضاة.

المطلب الثاني

جريمة الاستعباد الجنسي وتجلياتها ضد اللاجئات السوريات

على الرغم من ارتكابها على نطاق واسع في الحروب و النزاعات المسلحة ، إلا تقنين هذه الجريمة البشعة لم تؤخذ بنظر الاعتبار في القانون الدولي حين النص على تجريمها في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية كجريمة ضد الانسانية و كذلك كجريمة حرب وفق المادة 8 من النظام الاساسي مع ضرورة عدم إغفال حقيقة قانونية ان هذه الجريمة قبل إستقلالها كجريمة جنائية بنيانها القانوني الخاص فانها كانت محظورة كمنط من انماط الرق و تجريمها كان جزءاً من قواعد القانون الدولي العربي⁽¹⁴⁾ . و إرتباطاً بذلك فاننا سنقسم هذا المطلب الى فرعين نخصص الفرع الاول لبيان ماهية الجريمة و نخصص

¹³ - See :**Elena Gekker**, ((Rape , sexual violence m and forced marriage at the International criminal court : how Katanga utilizes a ten -year old rule but overlooked new jurisprudence)) *Hasting Women s law journal* vol 25 No 1 2016 p 120, 121.

¹⁴ - **Diane Lupig** , ((Investigation and prosecution of sexual and gender based crimes before the international criminal court)) , *Journal of Gender ,social policy and the law* Volume 17 issu2 2 2009 p431.

الفرع الثاني لتمييزها من بعض الصور الاخرى التي تمت ممارستها ضد اللاجئات السوريات و التي تصل بدورها الى مصاف الجرائم ضد الانسانية .

الفرع الاول

ماهية جريمة الاستعباد الجنسي

إن جريمة الاستعباد الجنسي تم إدراجها في المادة 7 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية و تم تحديد عناصرها في أركان الجرائم المعتمدة من قبل جمعية الدول الاطراف في ايلول 2010 في المادة 1/7/ز كجريمة ضد الانسانية و المادة 8/2/هـ 4-6 كجريمة حرب في النزاع المسلح غير الدولي الدولي و العنصرين الاولين في تعريف الاستعباد الجنسي كجريمة ضد الانسانية و كجريمة حرب هي واحدة و الفرق الوحيد بينهما يكمن في إختلاف طبيعة الجريمتين أي جرمتي الحرب و ضد الانسانية . وفق ذلك فالاستعباد الجنسي يقصد به ((1- أن يمارس مرتكب الجريمة إحدى أو جميع السلطات المتصلة بالحق في ملكية شخص أو أشخاص كان يشترتهم أو يبيعهم أو يعيرهم أو يقايضهم أو ان يفرض عليهم ما مثل ذلك من معاملة سالبة للحرية 2- أن يدفع مرتكب الجريمة ذلك الشخص أو أولئك الاشخاص الى ممارسة فعل أو أكثر من الافعال ذات الطابع الجنسي .

والمستنتج من هذا التعريف ان الاستعباد الجنسي هو جزء من جريمة الرق التي هي جريمة ضد الانسانية ايضاً و إستناداً الى التعريف الخاص بالرق فان الاستعباد نوع من الرق المتعلق بممارسة حق الملكية على الضحية و من الامثلة على ذلك إلقاء القبض عليها و بيعها أو التبديل لاغراض إجبارهن للتعرض للرق مجدداً أو إعارتهن أو جعلهن بدل قرض أو أي سلوك آخر يمارس بموجبه الجاني جميع صور الملكية على الضحية فالعنصر الاول من تعريف الاستعباد الجنسي هو نفسه العنصر ر الاول من جريمة الاسترقاق ، إلا ان المميز في هذه الجريمة هي عنصرها الثاني ، حيث يجبر الجاني ضحيته على الارتباط بفعل جنسي معين أو عدة أفعال ذات طبيعة جنسية ، اي ان الجاني يسيطر على الخصوصية الجنسية للضحية و يوجهها الوجهة التي يريد و يسيطر على القدرة الجنسية لها . و يجب عدم إغفال حقيقة قانونية مهمة في هذه الجريمة ان لا يعتد برضا الضحية في هذه الجريمة بمعنى ان المرأة السورية اللاجئة التي تقبع في المخيمات أو التي تقبع في السجون السورية للنظام أو التنظيمات الارهابية حتى و إن وافقت

على هذه الممارسات بحقها - و هي لن توافق أصلاً - فان رضاها لا يُعتد بها و لعل السبب في ذلك عدة أمور منها :

أولاً / إن القول بانعدام الرضا و إنتفائها يعني ضمناً ان قبول الضحية و خضوعها للاستعباد يُستنتج من سكوتها وهذا أمر ينافي الجريمة فلا يصح القول انها ساكتة أي انها راضية، لان ظروف إرتكاب الجريمة الدولية بانواعها المختلفة لا يصح أصلاً أن يُستنتج منه هذا الامر .

ثانياً / إن سؤال الضحية عن رضاها من عدمها يجعلها في موضع صعب و يجعلها عرضة للاهانة و التحقير مجدداً و تبعث فيها الحزن مجدداً بإستذكار الوقائع في ذهنها بشكل مهين و جرح عند توجيه اسئال اليها بهذا الخصوص.

ثالثاً / ان تضمين عنصر إنعدام الرضا في جرائم الاستعباد الجنسي يزيد من مهمة الادعاء و يصعب من مهمته فحينها يكون ملزماً بعبء إثبات إنعدام رضاها و هذا ما يدعوه الى مراقبة سلوك الضحية فيما إذا كانت راضية من عدمها⁽¹⁵⁾. بل على الادعاء العام ان يُثبت أن أن المتهم أجبر الضحية على الارتباط بعلاقات جنسية و الذي يشكل مع أفعال الاسترقاق الاخرى جريمة الاستعباد الجنسي ، كما ان الادعاء غير ملزم برضا الضحية لان الرق بذاته عنصر كافٍ لاستظهار عدم الرضا . و من العوامل التي تساعد على إستنباط الجريمة و عناصرها كجريمة من الجرائم ضد الانسانية، إعطاء حبوب مخدرة للضحية للممارسة للضغط عليها، كما يتم إثبات الاستعباد الجنسي حتى و إن لم يتم الضغط مباشرة عليها بل من خلال خلق جو من الرعب و الفزع و إشاعته بحيث تخشى الهرب و هذا كفيل بتحقيق الاستعباد الجنسي⁽¹⁶⁾ . و من العوامل المساعدة في إستنباط هذه الجريمة أيضاً السيطرة الجسدية على حركة المرأة المراد إستعبادها ، و السيطرة النفسية عليها أي تخصيصها بمعاملة قاسية ، و كذلك إتخاذ الاجراءات بحقها لمنعها من السفر و الحركة أو الهرب ، السيطرة على الخصوصية الجنسية ، الاجبار على

¹⁵ - See. **Agnieszka Szpakm** ((Sexual slavery before AD HOC international criminal tribunals and the international criminal court))m European scientific journal , June 2013 No 16 p 322.

¹⁶- **SCSL Case SCSL 04-15- The prosecutor vs. Sesay Kallon and Gboo RUF** , trial chamber judgment of 2 March 2009..

العمل اي بيعها و شرائها⁽¹⁷⁾. و لعل من المفيد جدا أن نشير الى تطبيقات قضائية حديثة جداً أمام المحكمة الجنائية الدولية بخصوص جرائم الاستعباد الجنسي في حالات نزاع مسلح مشابهة للوضع في سوريا. فمثلاً في قضية جيرمان كاتانغا أكدت اغلبية القضاة في دائرة ما قبل المحاكمة في قضية كونغو الديمقراطية ان المتهم مسؤول بجريمة الاستعباد الجنسي و هو زعيم مليشيا عرقية لانه أمر باحتجاز النساء و البنات من القرى و المناطق المحاصرة و هددهن بتزويجهن من افراد مليشياته و اجبرهن على العمل في المخيمات و خدمة جنوده و كذلك إجبارهن على الطبخ و التنظيف و اجبارهن على الاقتران بعلاقات جنسية مع المسلحين و غير المسلحين . كما أكدت الدائرة ان ان هناك اسباب معقولة بالقول بإرتكاب الاستعباد الجنسي كجريمة حرب لان الادعاء أكد ان الجنود أخذوا النساء عنوةً للمخيمات العسكرية و اجبروهن على العمل و تكررت عمليات الاغتصاب بحقهن من قبل الجنود و القيادات العسكرية⁽¹⁸⁾ . و التقارير تؤكد إرتكاب هذه الجرائم في سوريا فالاستعباد الجنسي كانت وسيلة السلطة القمعية في سوريا لتدمير الهوية و الكرامة و أداة للترهيب⁽¹⁹⁾ . كما كانت وسيلة السلطة في تدمير بنية العائلة السورية . كما و تكررت هذه الممارسات الجنائية ضد النازحين من قبل القوات العسكرية للنظام السوري و الميليشيات التي تعمل تحت إمرة النظام و التي تسمى الشبيحة⁽²⁰⁾ . و التقارير الاممية ثبتت في انها قدمت العلاج لحوالي 38 الف من ضحايا العنف الجنسي فقط في العام 2013 و عاجلت حالات العديد منهن في حوالي 17 مستشفى و مركز علاج في لبنان حوالي 1200 من المهجرين من ضحايا العنف الجنسي و الاستعباد و الاغتصاب مع صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة خشية العار الذي يلحق بهن جراء النشر⁽²¹⁾

¹⁷ - See: **Vallerie Oosterveld** ,, ((*Sexual slavery and the international criminal court*)) *Michigan journal of international law* , Vol 25, Issue 3 p 647.

¹⁸ - ICC Case ICC- 01/04-01 The prosecutor v. German Katanga and Mathiew. *Ngudjolo CHUI Decision on the confirmation of charges of 26 Sep 2008 para 434.*

¹⁹ - UN News center m *Displacement in Syria giving away for serious gender -based crimes warns* , (Feb, 26, 2013)available at www.un.org/apps/news/story.asp.

²⁰ - UN GENERAL ASSEMBLY , 22 Session Report of the Independent international commission of inquiry on the Syrian Arab republic 106-111-un doc .

²¹ - *Seeking Accountability and Effective response for Gender -based violence against Syrian women, Womens inclusion in peace processes produced by MADRE and the international women ,s human rights clinic the city university of New York school of law in March 2013* .

إن هذه الأرقام و ان صحت نصفها فانها أدلة لا جدال في انها توصل بالمعاناة لناجمة الى مصاف جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانية . و هذا يعزز قناعتنا بموجبات المحاسبة الجنائية عن هذه الافعال.

الفرع الثاني

التمييز بين الاستعباد الجنسي والزواج القسري

من الانماط الاجرامية التي تشهدها النزاعات المسلحة ما يُصطلح عليه اليوم في الفقه القانوني جريمة الزواج القسري و بموجبه يقوم أفراد من القوات المسلحة لجهة معينة باتخاذ الاجراءات اللازمة لاجبار النساء من الزواج منهن دون أن تكون للضحيا الارادة في ذلك اي دون أن تكون للنساء دور في ذلك. ومن المهم القول ان أول قرار محكمة أشارت الى ماهية هذه الجريمة هي المحكمة المختلطة في سيراليون⁽²²⁾

وقد عرفت الدائرة الاستئنافية في المحكمة المذكورة بان الزواج القسري حالة يقوم فيها الجاني من خلال اقواله و تصرفاته أو من خلال تأثيره في شخص ثالث له سطوة على الضحية باجبار الانثى سواء بالقوة أو بالتهديد أو أية وسيلة جبرية أخرى بإخضاع أنثى في علاقة زواج (رباط زوجي) مما يترتب عليه معاناة نفسية ، جسدية و عاطفية للضحية التي تعد منعدمة الرضا ، كما أن الضحية تقع عليها مجموعة من الالتزامات الاخرى مثل العلاقات الجنسية المنتظمة مع زوجها الغاصب ، العمل المنزلي اليومي كالتنظيف والطبخ و الزراعة و الاخلاص لزوجها⁽²³⁾ . و إرتباطاً بنفس القرار فان الدائرة الاستئنافية عدت الزواج القسري هذا في النزاعات المسلحة و ضد المهجرين من النساء و ضحايا الحروب من الاناث نوعاً من (الاعمال اللانسانية الاخرى) كصورة من صور الجرائم ضد الانسانية⁽²⁴⁾ .

²² - تم إنشاء هذه المحكمة بموجب اتفاقية بين منظمة الامم المتحدة و دولة سيراليون لمحاكمة المتسببين في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني و قوانين دولة سيراليون و المرتكبة في هذا الاقليم منذ 3- نوفمبر 1996 و من مميزات هذا النوع من المحاكم انها مختلطة في كل شئ من القضاة الى الادعاء و المحامين و كذلك تكون تكاليف المحكمة من الناحية المالية مشتركة بين الامم المتحدة و دولة سيراليون و قد تكررت تطبيقات هذا النموذج القضائي في محاكم كمبوديا و تيمور الشرقية و حتى المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري قد تصنف في هذا الاطار .

²³ - SCSL , Case SCSL -04-16 The prosecutor vs. Brima, Kamara and Kanu (AFRC case) appeal chamber judgment of 22 Feb 2008 para 196.

²⁴ - يعد الافعال اللانسانية الاخرى آخر نمط من انماط الجرائم ضد الانسانية و تشمل أية افعال ضد الكرامة الانسانية و التي لا يمكن تغطيتها في الصور السابقة من صور الجرائم ضد الانسانية كالتعذيب و القتل و الاغتصاب و السجن و الترحيل و الفصل العنصري و الاضطهاد و يُشترط في الافعال اللانسانية الاخرى ما يُشترط من أطر عامة في الجرائم ضد الانسانية ، إلا أن الجاني يجب أن يقوم أولاً سلوك جنائي يتسبب في معاناة نفسية أو جسدية للضحية يعد هجوماً و انتهاكاً للكرامة الانسانية وثانياً يجب ان يكون هذا الانتهاك تحمل نفس الدرجة من الفضاة كما فيالصور السابقة

ولعل السبب في عده جزءاً من الافعال الانسانية الاخرى و ليس نمطاً من أنماط العنف الجنسي يرجع الى ان هذه الجريمة ليست لها طابع جنسي فحسب ، بل ان الضحية عليه أن تقوم ببعض الافعال التي لها طابع غير جنسي كما أسلفنا، كما ان هذه الجريمة تختلف عن بعض الجرائم الجنسية الاخرى لان ما يميزها مسألة الزواج غير الرضائي و الذي يعني أن الممرأة سُلبت من خصوصياتها و ذاتيتها الجنسية و إختياراتها و تقرير مصيرها بنفسها و لهذا فالزواج القسري أكثر تعقيداً من الاسترقاق و الاغتصاب لطابعها المؤلم و المستمر حيث تدخل في عداد الجرائم المستمرة.

وللطبيعة القضائية المرنة في المحاكم الجنائية الدولية و للطابع القضائي في القانون الدولي الجنائي فقد تراجعت الدائرة الابتدائية في محكمة سيراليون عن هذا التوجه و في حيث عدت الزواج القسري نمطاً دقيقاً من أنماط الاستعباد الجنسي و الذي قد يُسمى العلاقة الاستعبادية منها الرباط الزوجي الاجباري، حصرية العلاقة بين الجاني و الضحية ، العمل اليومي القهري ، و عليه فهذا حسب المحكمة المذكورة التي أبدت رأياً في قضية المتهم تشارلز تايلور ان هناك دليل على إستعباد جنس بحيث ان الجاني يمارس سلطات على الزوجة المقهورة ومنها.⁽²⁵⁾ يترتب حرمانها من الحرية

ونحن لا يمكننا الذهاب مع هذا الرأي الصادر في قضية تشارلز تايلور ، الى ان الزواج القسري يختلف عن الاستعباد الجنسي فالاستعباد قد يكون مقدماً لحصول الزواج القسري و الضحية قد تُختطف و يتم سببها لاحقاً و تزويجها فيما بعد و لهذا يصح القول إبتداءً ان كلتا الجريمتين تتضمنان عناصر مشتركة منها العلاقة الجنسية غير الرضائية بين الجاني و زوجها ، إلا ان العنصر المميز للزواج القسري هو عنصر الخصوصية و في العلاقة بين المتهم و الضحية⁽²⁶⁾ . و يبدو لنا في خلاصة الاراء المعروضة انه على الرغم من تعدد التكييفات القانونية بخصوص هذه الجريمة ، إلا ان الاكيد انها جريمة دولية و نمط دقيق من أنماط الجرائم ضد الانسانية و برأينا انها صيغة مختلفة من صيغ الاستعباد الجنسي يمكن أن

في الجرائم ضد الانسانية و ثالثاً يجب أن يكون فعل الجاني بقصد الحاق الاذى الجسدي او النفسي بالضحية و بمجتمعها أو جماعتها و أخيراً يجب أن يعي الجاني بان سلوكه جزء من هجوم واسع النطاق ضد السكان المدنيين و التي قد يترتب عليها هذا الاسى . للتفاصيل حول هذا الموضوع يُنظر :

Gideon Boas , **James L. Bischoff** and **Natalie L. Reid** , ((International criminal law practitioner library Volume II elements of international crimes under international law .Cambridge university press 2008 p 100, 101, 102>

²⁵ -See: **Iris Haenen** , ((The parameter of enslavement and the Acts of forced marriage)) *International criminal law review* Vol 13 , 2003 p 901.

²⁶ -See: **Neha Jain** ((Forced marriage as a crime against humanity , problems of definition and prosecution)) , *Oxford journal of international criminal justice* Vol 6 Issue 5 , 2008 p 1021 .

نسميه الاستعباد الجنسي الخاص لان الجاني يختص باستعباد الانثى زوجته دون غيره و هذا توصيف نراه دقيقاً للحالة الجنائية محل الدراسة .

وفي ضوء هذه الارضية القانونية المعروضة فانه لنا أن نتساءل عن مدى إرتكاب هذه الجريمة ضد اللاجئين السوريين وقبلهم ضد النساء السوريات من قبل التنظيمات الارهابية خصوصاً تنظيم داعش حيث إرتكب هذا النوع من الجرائم في المناطق التي وقعت تحت سيطرته . و اصبح لا مرء فيه - كما جسده التقارير الحقوقية من مخيمات اللاجئين- ان نسبة غير قليلة من النساء اللاجئات قد اصبحن موضوعاً للزواج القسري لاسباب متعددة منها: ان هذا الزواج وسيلة لحماية الشرف ووسيلة لحل المشاكل المالية ، كما انه وسيلة لحماية النساء من الحياة غير الامنة في مخيمات اللاجئين ، و اخيراً ان هذا الزواج تطبيق للعرف الاجتماعي السائد الضارب في عمق التاريخ⁽²⁷⁾ . و عطفاً على ذلك فان الشواهد التوثيقية الحقوقية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بان هذه الجرائم جميعها وغيرها أرتكبت و ما زالت تُرتكب على نطاق واسع في سوريا، فتتنظيم الدولة الاسلامية أخضع النساء للعديد من الانتهاكات مثل الضرب و الرجم و الزامهن بلبس الملابس التي يفرضها التنظيم و البيع و الاتجار بهن ، كما أن القوات الحكومية مارست أعتى أنواع العنف الجنسي ضد العديد من النساء مما أجبرهن و ذويهن الى اللجوء الى مخيمات اللاجئين و العديد من اللاجئات اكدن الامر في مقابلاتهن الشخصية فعلى سبيل المثال فقط في شهر تشرين الاول من العام 2012 قامت القوات الحكومية بدخول منزل في قرية قرب حلب و هددوا صاحبة البيت بقتلها ان لم تبح بمكان زوجها و عندما رفضت ذلك قاموا بالاعتداء عليها جنسياً و قُتلت أمام اطفالها الستة ، و في كرم الزيتون أجبرت النساء من قبل المليشيات الحكومية على المشي عاريات⁽²⁸⁾ . كل هذه الحقائق نماذج لجزء مضاعف من ذكريات اللاجئين المعرضين الى هذه الانواع من الاعتداءات الجنسية و الاسترقاق و الاستعباد التي ما زالت ضحاياه يئنون تحت خشية إستدكار الماضي و الخوف من المستقبل .

المطلب الثاني

جريمة الاضطهاد على اساس النوع و مباشرتها ضد اللاجئات السوريات

من المصطلحات التجريبية المعاصرة في عالم القانون اليوم جريمة الاضطهاد. إذ بعد ان كان لهذا المصطلح مغزى إجتماعي وسياسي إلا ان هذه الصورة من الجريمة دخلت الى عالم القانون وغدت جزءاً

²⁷ -We just keep silent, Gender based violence amongst Syrian Refugees in Iraq , Peace and security UN women April 2014 p 32. .

²⁸ -See: Lisa Davis , op.cit p 1175.

مهماً وعنصراً و صورةً من صور الجرائم ضد الانسانية فقد يتعرض سكان بلدة أو جماعة تنتمي الى هوية محددة لاسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو إثنية أو متعلقة بنوع الجنس للاضطهاد و يقصد بالاضطهاد لاغراض القانون الدولي الجنائي حرمان سكان بلدة ما أو جماعة من السكان حرماناً متعمداً شديداً من الحقوق الاساسية بما يخالف القانون الدولي العام ، و ذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع⁽²⁹⁾. وعليه فان الاضطهاد ليس لذاته جريمة بل هو القيام بأفعال أو الامتناع عن القيام بأفعال معينة، وعلى هذا عُدت هذه الجريمة نمطاً تجريمياً إحتياطياً للجرائم ضد الانسانية الاخرى⁽³⁰⁾. و قد تصدى القضاء الجنائي الدولي لبيان خصائص هذه الجريمة في العديد من تطبيقاتها. فالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا عرفت الاضطهاد بانه خرق أو إنكار على أساس تمييزي من الحقوق الاساسية المتجذرة في القانون الدولي العرفي أو القانون الدولي الاتفاقي و التي تصل الى نفس درجة الجسامة الثابتة في الجرائم الاخرى من الجرائم ضد الانسانية⁽³¹⁾. و هي من جرائم القصد الخاص بمعنى أن الجاني يستهدف الجماعة المعينة و يضطهدهم لا لذواتهم بل لانتمائهم المذهبي أو الاثني أو النوعي او السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، أي انه يهدف الى تحقيرهم و الازدراء منهم و تهجيرهم و قتلهم حتى ليس لسبب إلا لانتمائاتهم المذكورة. ان هذا القول يوحي لنا بالتقارب التكييفي بين الاضطهاد و الابداء الجماعية، إلا ان الفرق الاساسي الذي يميز الجاني في جريمة الاضطهاد هو أنه لا يهدف الى الافناء أو بعبارة أخرى لا تتوافر لديه نية التدمير الكلي أو الجزئي و ان كانت نتائج أفعاله قد تكون نفسها نتائج جريمة الابداء الجماعية⁽³²⁾. ان النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية أضافت أسباب أخرى لكي تقع الاضطهاد على أساسها وأشترطت ان تُرتكب جريمة الاضطهاد بالارتباط مع جرائم أخرى دولية أي ان إرتكابها لوحدها لا يستوجب التقاضي ما لم يكن مرتبط بحجوم واسع النطاق ضد المدنيين أو ما

²⁹ - يُنظر : القاضي أنطونيو كاسيزي ، القانون الجنائي الدولي ، المنشورات الحقوقية صادر ، 2015 بيروت الطبعة الاولى ص 196.

³⁰ -See: **Kai Ambos** ((*Treaties on international criminal law*)) Vol II : *The Crimes and sentencing* , Oxford university press First edition , 2014 p104, 105 .

³¹ -See: *Naletilec et al (IT-98-34-T) JUDGMENT 31 March 2003. Para 634*

³² -See: *William Schabas* ((*The UN international criminal tribunals the former Yugoslavia ,Rwanda and Siera leone*)) , Cambridge university press, 2006 1s t edition p216

لم يكن مرتبط بجرمة حرب مرتبط بنزاع مسلح⁽³³⁾. فعلى سبيل المثال ان تهجير مئات الالاف من السوريين و السوريين من مناطقهم الى مخيمات اللاجئين هي أبسط تجسيد و أوضح توكيد لارتكاب جريمة الاضطهاد بحقهم لان الجريمة جاءت إرتباطاً بإرتكاب جرائم ضد الانسانية أخرى و جرائم حرب أخرى مثل الحصار و التجويع و الضرب بالاسلحة الكيماوية من قبل النظام و عصاباتة. و ما يهمننا في دراستنا هذه الاضطهاد على أساس النوع و يتحقق هذه الجريمة عندما يتم إستهداف الرجال و النساء بناءً على نوعهم الاجتماعي مثل الاعتداء على الرجل لكونه ذكراً و الاعتداء على المرأة لكونها أنثى⁽³⁴⁾. بمعنى ان جنسها و حالتها الاجتماعية هي التي بعث في الجاني الاقدام على ضربها و اهانتها، و من قبيل الاضطهاد بناءً على النوع قتل المرأة في السجون بطريقة وحشية و كذلك الاعتداء عليهن جنسياً بصورة متكررة و تزويجهن دون إرادتهن كلها حالات من جريمة جنائية دولية -منسية في القضية السورية- لا حصر لها. و عطفاً على جميع ما ذكر بامكاننا ان نستنتج وجود جريمة الاضطهاد إستناداً الى العناصر الآتية:

العنصر الاول: ان يأتي سلوك الاضطهاد في إطار هجوم واسع النطاق أو منظم ، و هذا له مغزٍ و اضح في القضاء الدولي الجنائي ، أي ان الاضطهاد يجب أن لا يكون عملاً جنائياً فردياً و يقصد بذلك أن أفعال الاضطهاد لا يجوز ان يكون بمعزل عن الخطة الواسعة و المنظمة، أي ان هناك مقتضى قانوني لكي يأتي في إطار هجوم واسع النطاق و أن يستهدف عدد كبير من المدنيين . و قد عرف الادعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية ضد سيف الاسلام القذافي مفهوم الهجوم الواسع حيث جاء في حيثياته (أن هجومه على المعارضين كان واسع النطاق لانه إستهدفَ المدن الامنة و هناك إعتقاد راسخ بان مئات المدنيين قد قُتِلوا و المئات أصيبوا بجروح بليغة و الالاف قد أُعتقلوا من قبل القوات الامنية)⁽³⁵⁾.

33 -See: Fausto Pocar , ((Persecution as a crime under international criminal law)) Journal of national security and policy)) Vol 2 p 363.

34 -See: Otto Triffterer and Kai Ambos ((The Rome statues of international criminal law , A commentary)) 3d edition , C.H BECK HART Nomo's 2016 p 225.

³⁵ -Prosecutor v Gaddafi Case No ICC-01 /11-12 Decision on the prosecutor application pursuant to Article 58 as to Muammar Mohammed Abu Minyar Gaddafi , Saif al-Islam Gaddafi and Abdullah al- senussi JUNE 27 2011 .

اما المقصود بالهجوم المنظم فقد تم بيان المقصود به في قضية الادعاء العام ضد المتهم لورينت غباغبو في الصراع الدائر في كينيا بان الهجوم المنظم يُستنبط من خلال عدة معايير منها: تنوع أفعال الاعتداء ، إستهداف عدد كبير من الضحايا ، استمرارية الهجوم و تكراره (الزمن الممتد) ، تدمير بنية المدينة و طرد الالاف من سكانها⁽³⁶⁾ .

العنصر الثاني : القصد الجنائي الخاص للجاني أي أنه يعلم ان فعله الاجرامي جزء من مشروع إجرامي أكبر موجه ضد السكان المدنيين، و علم الجاني بطبيعة و ماهية أفعاله عنصر أساسي في تحقق المسؤولية الجزائية، الى جانب الارادة الحرة المختارة . و هنا يجب أن يعلم الجاني أن افعاله المؤدية الى إضطهاد إحدى الفئات المذكورة يأتي في إطار هجوم واسع النطاق و ممنهج و بناءً على ذلك فان وجود سياسة من قبل الجهة الاجرامية المقدمة على العمل الجنائي هو عنصر في الجريمة و كذلك عامل مهم لاستنباط الهجوم و طبيعته و نطاقه .

العنصر الثالث: أن يترتب على الفعل اي فعل الاضطهاد حرمان شديد من الحقوق الاساسية المقررة في القانون الدولي. والملاحظ في هذه النقطة أن الفقه القانوني لم يحسم محددات المقصود بالحقوق الاساسية فحسب البعض⁽³⁷⁾ ان عديداً من هذه الحقوق أُدرجت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان مثل الحق في الحياة و الحق في الحرية و الحق في الامان الشخصي و الحق في عدم التعرض للتعذيب و الاسترقاق. و في قضية الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد المتهم كينياتا بخصوص الصراع في كينيا أكدت الدائرة التمهيدية في الجنائية الدولية إن القتل الممنهج و و الترحيل و التعذيب و الحاق الاذى الجسدي و التسبب في الاذى النفسي يُعد حرماناً شديداً من الحقوق الاساسية ، كما ان الحرمان الشديد من الحقوق الاساسية قد يُستنتج من حجم الضحايا الذين تعرضوا للحرمان من جهة ، و من

³⁶ - Laurent Gbagbo Case No ICC -20-/ 11-01/11 Decision on the confirmation of charges against Laurent Gbagbo JUNE , 12 , 2014 .

³⁷ -See : **Emily Chertoff** , ((Prosecuting Gender-based persecution : The Islamic state at the ICC)) The Yale law journal No 126 p1105 .

جهة أخرى حجم وشدة الحرمان و جسامته و الموجهة الى الفرد لا بصفته الشخصية بل بصفته
في الجماعة⁽³⁸⁾ .

العنصر الرابع : أن يكون سبب فعل الاضطهاد مرده الى الانتماء المذهبي أو العرقي أو السياسي او
الاجتماعي أو النوعي للضحية أي ان الحرمان مرتبط بمجموعة أو جماعة، أي ان المشروع الاضطهادي
يستهدف الجماعة و لكن من خلال فردٍ منتمٍ الى هذه المجموعة المستهدفة . و هذا يعني ان أمر إثبات
الجرمة لا يرتبط بإثبات فعل الاضطهاد و النتائج المترتبة عليه ، بل يجب إثبات ان الجاني لديه نية تمييزية
في ارتكاب الافعال هذه أي انه استهدفهم بسبب هويتهم او انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو لمعارضتهم
السلطة ، أو قد يكون استهدافهم نابغاً من كونهم ساعدوا أفراد المعارضة .

وابتداءً على كل ما تقدم فإنه يمكن القول بان الاضطهاد على اساس النوع ضد المرأة اللاجئة السورية
يشكل جريمة من جرائم ضد الانسانية إذا توافرت الشروط الاخرى ، فالاضطهاد على اساس النوع نمط
من أنماط التمييز ضد المرأة و إن كان التمييز يأخذ طابعاً خاصاً في حين أن الاضطهاد يأخذ طابعاً
ممنهجاً و عاماً⁽³⁹⁾ . وإرتباطاً بالاضطهاد المرتكب ضد السوريات من قبل الحكومة السورية⁽⁴⁰⁾
ومليشياتها و الارهابيين ايضاً ، فانه يمكن القول ان الاضطهاد هو سبب جلي لحدوث اللجوء لديهن
فهو سبب من أسباب النزوح ، و العديد منهن قد تعرضن الى هذا الامر⁽⁴¹⁾ . أضف الى ذلك انه
نتيجة في ذات الوقت لأنهن قد تعرضن الى نفس هذه الجريمة داخل مخيمات اللاجئين فأبي إخلال

³⁸ - *Prosecutor v. Kenyatta Case No .ICC -01/09-31 , prosecutor application pursuant to article 58 as to Francis Karimi muthaura kenyatta (Dec , 15 ,2010) .*

³⁹ - See: **Valerie Oosterveld** , ((Gender , persecution and The International criminal court: Refugee laws relevance to the crime against humanity of gender based persecution)) *Duke journal of comparative and international law*, Vol 17 ,2006 p 54.

⁴⁰ - See: ((Violence against women in Syria: breaking the silence)) briefing paper based on FIDH assessment mission in Jordan in Dec 2012 .

⁴¹ - See: **Omar Al Khataibeh and Firas Al- Labady** , ((Guarantees the protection of the rights of Syrian refugees in Jordan)) , *Journal of politics and law* vol 7 No 4 .2014 P`14 .

بسيط بحق اساسي من حقوقهن إرتباطاً بمركزهن يشكل بلا شك جريمة إضطهاد موجب للمقاضاة و المحاسبة و حسي ان هذه الحالات من الاضطهاد لم تأخذ مداها و لم تجد تأطيراً قانونياً لها في الفكر القانوني السوري المستقصي عن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئيين.

ويقينا منا ان هذه الجرائم و غيرها المرتكبة ضد اللاجئيات السوريات و غيرهن من ابناء الشعب السوري تشكل بلا أدنى جدل جرائم حرب و جرائم ضد الانسانية و مخالفة لجميع الاعراف القانونية الدولية و التقنين الدولي الانساني و القانون الدولي لحقوق الانسان، و أن إجراء المحاكمة عنها تشكل ركيزة من ركائز العدالة الانتقالية السليمة مع غيرها من العناصر. وإيماناً منا بان اية عملية عدالة إنتقالية صحيحة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار معاناة اللاجئيين و بالاخص معاناة المرأة اللاجئة التي تعرضت الى هذه الجرائم و أصناف أخرى من الجرائم الدولية. فاننا نشخص أبرز السياقات القانونية و القضائية المناسبة لانصاف الضحايا المهجرين و النازحين الذين تعرضوا لاصناف عديدة من هذه الجرائم .

المبحث الثاني

السبل القانونية للمقاضاة عن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئيات السوريات

إن أية عملية مقاضاة جنائية في الجرائم محل الدراسة يجب أن يكون المراد منها: الوصول الى الحقيقة فعلى المحكمة أن توثق الاحداث المأساوية ، و إستجلاء حقيقة ما حصل لان البحث عن الحقيقة هو إحدى أهم غايات المرحلة الانتقالية المتصلة بمجال العدالة الجنائية . كما ان هذه المحكمة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق العدالة لضحايا و كذلك المتهمين فمن خلال أعمال حقوق المتهم و معاييره سستجنب توصيفها ب(عدالة المنتصر) و سستجنب الاشكالات و المآخذ المسجلة على الاليات القضائية المتبعة بحق النظام البعثي في العراق أثناء محاكمتهم في العراق من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا⁽⁴²⁾. كما ان هذه الهيئة القضائية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق الردع العام و منع تكرار أحداث مماثلة في المستقبل ، و هي فرصة لادماج قواعد القانون الدولي الانساني بالتشريع الجنائي السوري و هي ستكون وسيلة لتعزيز القضاء الجنائي السوري المنهك و إنتعاشه و التطبيق الصحيح

⁴² - See: . Alex Schank, ((Sectarianism and transitional justice in Syria : resisting international trials)), George town journal of international law, Vol 45. Issue 2 , 2015 p561.

لاحكام القانون الدولي الانساني و القانون الدولي الجنائي سيعزز على تعزيز احترام حقوق الانسان و تحقيق الاستقرار السياسي و تحقيق السلم الاهلي كلها غايات مهمة بإمكاننا أن نحققها إذا إتبعنا الالية القضائية للمقاضاة في إنصاف الضحايا المهجرين و غيرهم . و إرتباطاً بهذه الاهداف و هذه الوقائع فاننا سنشخص أبرز السبل القانونية و القضائية الممكنة في ضوء الواقع القضاء الجنائي الوطني و الدولي و نختار أكثرها تحقيقاً للاهداف المذكورة و ذلك في مطلبين على التوالي .

المطلب الاول

السبل القضائية الدولي في المقاضاة

ونبرز اهم الاليات القضائية في فرعين حيث ندرس خيار اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية في مقاضاة النظام السوري والمنظمات الارهابية من أمثال تنظيم الدولة الارهابي ، و كذلك خيار إنشاء محكمة دولية خاصة و كذلك سنتولى تأصيل و تقييم هذه المكن القانونية في فرعين نخصص الاول لخيار اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة و نتعاطى في الثامي مع خيار المحكمة الدولية المؤقتة.

الفرع الاول

المحكمة الجنائية الدولية الدائمة كخيار لمقاضاة الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين السوريين

تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بموجب اتفاقية دولية اعتمدها الامم المتحدة و شارك فيها مندوبون من 120 دولة ودخل قانون هذه المحكمة التي مقرها لاهاي بهولندا حيز التنفيذ في ايلول 2002 ويسري اختصاصها على جرائم الابادة الجماعية ، و الجرائم ضد الانسانية و جرائم الحرب و جرائم العدوان . و اختصاصها اختصاصاً تكميلي بمعنى انها مكتملة للقضاء الوطني ، و لكن هذه المحكمة تستطيع ممارسة اختصاصاتها في حالتين فقط دون الاعتداد بموقف القضاء الوطني :الحالة الاولى انهيار النظام القضاء الوطني و ثانياً عند رفض أو فشل النظام القضائي الوطني في القيام بالتزاماته القانونية بالتحقيق و المحاكمة

للأشخاص المشتبه بهم في ارتكابهم الجرائم التي تدخل باختصاص المحكمة⁽⁴³⁾ . و هي مؤسسة قائمة على معاهدة ملزمة فقط للدول الاعضاء فهي ليست كياناً فوق الدول بل هي مكتملة لها ، ولها صفة الدوام ، و ليست منشأة لغرض خاص أو فترة محددة⁽⁴⁴⁾ . و ارتباطا بجرائم الحرب في سوريا فان التساؤل الطبيعي هنا هو هل بإمكان الجنائية الدولية أن تتولى المقاضاة عن هذه الجرائم المرتكبة ضد اللاجئين ؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من القول أولاً ان المحكمة الجنائية الدولية تتولى المقاضاة في الحالات الآتية :

الحالة الاولى / إذا وقع الفعل الاجرامي في إقليم دولة مصادقة للنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الحالة الثانية / إذا وقع الفعل الاجرامي الخاضع لاختصاص المحكمة من قبل مواطن لدولة مصادقة على النظام الاساسي بصرف النظر عن مكان ارتكابها .

الحالة الثالثة / من خلال إصدار قرار من مجلس الامن الدولي إذا هددت الحالة الامن و السلم الدوليين بصرف النظر عن مكان ارتكابها سواء أكان في إقليم دولة مصادقة أم لا .

الحالة الرابعة / قبول الدولة للاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية وذلك بإصدار إعلان دون الحاجة للمصادقة على النظام الاساسي⁽⁴⁵⁾ .

وعند التأمل في هذه الخيارات وفق نهج الجنائية الدولية فان من الضروري القول ان الخيار الاول أي الحالة الاولى يُعد مستبعداً ، لان الجرائم المرتكبة في سوريا ارتكبت في إقليم دولة غير مصادقة على النظام

⁴³ - يُنظر : د. اشرف محمد لاشين ، النظرية العامة للجريمة الدولية ، دراسة تحليلية تأصيلية ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2012 ط1 ص 685.

⁴⁴ - يُنظر : مؤلفنا المقاضاة عن الجرائم الدولية امام القضاء الجنائي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2017 ، الطبعة الاولى ص 18 .

⁴⁵ - See: . **Gerald Waltman** , ((prosecuting ISIS))m *Mississippi ;aw journal* Vol 85 Issue 3 2017 p 838.

الاساسي ، و هذا يفتح المجال أمام الخيارات الاخرى إما بسقوط النظام في سوريا أو تغييره حيث يفتح هذا الباب أمام السلطة الجديدة بقبول الاختصاص دون تصديق النظام الاساسي .

اما الخيار الثاني المتمثل بمقاضاة مواطني الدول المصادقة على النظام الاساسي اي الارهابيين الذين قدموا من الدول الاوروبية و ارتكبوا مجازر بحق المواطنين السوريين فان هذا الخيار مسموح بالنسبة للجرائم المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الارهابي لان العديد من أعضائها قد يكون بينهم من يحملون جنسيات دول صادقت على النظام الاساسي. و لكن هذا الخيار قد رُفض تطبيقه من قبل رئيسة الادعاء العام العام في الجنايئة الدولية حين قالت أن فلسفة المحاكمة و العدالة في الجنايئة الدولية قائمة على محاكمة الرؤساء و القيادات الكبرى دون قيادات الصف الوسط أو صغار مجرمي الحرب و من هؤلاء يتكون الارهابيين المنتمين الى الدول المصادقة للنظام الاساسي⁽⁴⁶⁾. و هذا الطرح غير مقبول من قبلنا لعدة أسباب لعل من أبرزها انه لا يمكن أن نجد أساساً قانونياً لموقف رئيسة الادعاء العام ، لان العبرة في طبيعة الافعال ، كما إن الادعاء تبنت في 2016 ورقة تسمى ورقة سياسات اختيار القضايا حيث جاء فيها انه أحياناً هناك موجبات لمقاضاة محاكمة المتهمين من القيادات الوسطى في حال توافر الادلة الكافية لارتكابهم الجرائم ، كما تحدثت الورقة عن إمكانية إحضار صغار مجرمي الحرب أمامها إذا تميزت أفعالهم بالقسوة و الوحشية⁽⁴⁷⁾ ، و هذا يعني أن التركيز على طبيعة الفعل و ليس على شخصية الفاعل . و اللافت ان العديد من هؤلاء عادوا الى بلدانهم دون أن تتخذ الجنايئة الدولية و لا دولهم إجراءات محددة بحقهم تثبت مشاركتهم في جرائم الحرب المرتكبة ضد السوريين اللاجئات و غيرهن⁽⁴⁸⁾ .

وفي نفس السياق و ارتباطا بإحالة القضية الى المحكمة الجنايئة الدولية من قبل مجلس الامن الدولي أي الخيار الثالث فان هذا التصور ممكن من الناحية النظرية ، إلا انه يواجه بالمعارضة و استخدام الفيتو

⁴⁶ - See: *.Emily Chertoff , op.cit p 1089.*

⁴⁷ - See: *.Coman Kenny , ((prosecuting Crimes of International concern: Islamic state at the ICC)), Utrecht journal of international and European law .*

⁴⁸ - يمكننا تصور التأطير القانوني لهذه الحالة من خلال قيام الادعاء العام بإتباع أحكام المادة 15 من النظام الاساسي حيث يبدأ تحقيقاً أولاً و يتولى جمع المعلومات من الدول و الهيئات و المنظمات الدولية و من الأمم المتحدة و من أية جهة أخرى يراه مناسباً ، و قد يتضمن المصادر هذه شهادات و وثائق و بعد تجميع المعلومات إذا إقتنع الادعاء العام بان هناك أسباب معقولة للتحقيق فانه يطلب موافقة الدائرة التمهيدية لبدء إجراءات التحقيق و إذا إقتنع الدائرة التمهيدية فإنه يسمح بذلك .

من قبل روسيا و الصين ، أي انها محكومة بعوامل غير قانونية رغم الحقيقة الثابتة بان الجرائم المرتكبة بحق السوريين تهديد صريح للأمن و السلم الدوليين .

لم يبق لنا إلا الخيار الرابع المتمثل بقبول الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية من قبل الدولة السورية وهذه الفرضية صعبة في الوقت الحالي لان ذلك يتطلب نظاماً جديداً و هذا ما يجب أن يكون مطلباً لجميع الفعاليات السورية بعد تغيير نظام الحكم أو شخوصه في سورية . و يذهل البعض - ونحن معه- إن المحكمة الجنائية الدولية ليست لها القابلية و القدرة على المحاسبة عن هذا الكم الهائل من جرائم المرتكبة من استخدام الغاز الكيماوي الى و جريمة الحصار و التجويع للمدنيين و و الاعتداءات القائمة على التمييز المذهبي لطائفة معينة ضد طائفة أخرى تمثل الاكثرية⁽⁴⁹⁾ . وما يعزز هذا التصور ان هذه المحكمة منذ إنشائها و حتى لحظة كتابة هذا البحث نظرت في 22 قضية و 9 حالات فقط و في قضايا معينة و حالات ضيقة بحيث لا ترقى الى مستوى طموح المجتمع الدولي لها ، و ركزت دوماً على مقاضاة كبار المجرمين دون التركيز في المقاضاة على المقدمين على ارتكاب جرائم من غير الرؤساء و القادة العسكريين .

الفرع الثاني

إنشاء محكمة دولية خاصة مؤقتة

عطفاً على ما جاء في الفرع الاول فإن إنشاء محكمة دولية للمقاضاة عن الجرائم المرتكبة من قبل النظام السوري و أعوانه و تنظيمات إرهابية أخرى له طابع رمزي أكثر و لها شرعية أكبر ، ولان حجم الجرائم و نطاقها و للتوظيف العالمي التي يتم لإنصاف السوريين و رمزيته فيما لو تم المقاضاة في محكمة دولية ؟ فمن بين الصيغ القانونية التي طرحت لمحاكمة قادة النظام البعثي في سوريا إنشاء محكمة دولية على غرار المحكمتين الدوليتين في رواندا و يوغسلافيا ، ويتم ذلك من خلال استصدار قرار من مجلس الامن الدولي .

⁴⁹ - See: **Beth Van Schaack** , ((Mapping war crimes in Syria)) , journal of International legal studies Vol, 92 2016 p 332. .

وهذا النوع من المحاكم لها أثر رجعي على الجرائم التي ارتكبت قبل نفاذه وإنشائه ، و هذه الصيغة من التقاضي قد تشجع الضحايا على الحضور و خصوصاً اللاجئات⁽⁵⁰⁾ . و قد أوصت اللجنة التحقيقية الخاصة بسوريا بهذا النمط من المحاكمات حيث ترى الاستاذة كارلا ديل بونتي ان قيام مجلس الامن باستصدار قرار دولي بإنشاء محكمة جنائية دولية للخروقات الجسيمة التي حصلت في سوريا يكون خياراً مفضلاً ، لان المحكمة المؤقتة تكون أكثر فعالية و أكثر حسماً للقضايا و اتصافاً لهم . كما ان خيار المحكمة الدولية المؤقتة تساعد و تسمح للمجتمع الدولي استذكار جرائم الحرب و توثيق الحقائق بشكل أفضل مقارنةً بالمحاكم الوطنية⁽⁵¹⁾ . إلا ان هذا التصور القانوني دائماً ما كان يُجابه بالرفض -على غرار الاحالة الى الجنائية الدولية الدائمة- من قبل سوريا و الصين و هذا يعد بحق عائقاً قانونياً يجعلنا مستبعدين لهذا الخيار أيضاً. اذ ان ذلك إن التأصيل التاريخي لهذه المحاكم علمتنا أن هذا النوع من المحاكم تُنشأ بعد انتهاء النزاع و بالتالي ان وظيفة الردع المنشودة في هذه الحالات لا تتحقق و بالصيغة المطلوبة فالأسلم و الانجع ان نتصدى لبناء الية العدالة و ما زال الارهاب متفشياً سواء من قبل السلطة أو الارهاب في سوريا .

الفرع الثالث

انشاء محكمة جنائية مختلطة

المحاكم المختلطة أو الهجينة تمثل خياراً قضائياً مستحدثاً في القضاء الجنائي الدولي و تمثل صيغة وسطية بين المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية ، فهي تتضمن من جهة خصائص المحاكم الوطنية من جهة ، و من جهة أخرى فهي تحاول أن تجمع بين خاصيتي شرعية القضاء الوطني و إقليمية القانون الجنائي و موجبات تطبيقها في اماكن ارتكاب الجريمة . و من جهة أخرى تجمع خصائص المحكمة الدولية المتمثلة بنزاهة القضاء الدولي و كفاءة القضاة و الموظفين و وفرة الامكانيات⁽⁵²⁾ . و عادة ما تتألف من هيئات قضائية مختلطة من قضاة دوليين و وطنيين . و تتنوع صيغ إنشاء هذه المحاكم فمنها ما يتم إنشائها

⁵⁰ - يُنظر : مؤلفنا : المحكمة الجنائية العراقية العليا دراسة في مبادئ العدالة ، مطبوعات حمدي ، السليمانية العراق ، 2012 ص 17.

⁵¹ - See: .Andrew Solis m ((Only _____ can judge : Analyzing which court have jurisdiction over ISIS)) Southern Illinois university law journal , Vol 40 2016 p 85.

⁵² - See: .Andrew Solis , op.cit p 79.. .

بموجب إتفاقية بين الدولة المعنية بالانتهاكات التي حصلت و الامم المتحدة على غرار تشكيل المحكمة المختصة في كمبوديا و سيراليون حيث تمت إجراء معاهدة بين الدول المذكورة و منظمة الامم المتحدة لتشكيلهما . أما الطريقة الاخرى في إنشاء هذه النوعية من المحاكم فهي تشكيلها من قبل الادارات التابعة للأمم المتحدة مثل إنشاء غرفة او وحدة جرائم الحرب في تيمور الشرقية. و برأينا ان هذه الصيغة فيها بعد منطقي اوضح و تمثل فرصة للقضاء في سوريا لكي يتعيد عافيته . إلا ان العديد من العوائق الاخرى قد تعترض سبيلها و بحاجة الى الحل منها ان مدى استعداد سوريا المستقبل في الدخول في مفاوضات من هذا القبيل ، و مدى استعداد منظمة الامم المتحدة نفسها في الدخول في هكذا مفاوضات لوجود العديد من التضاربات المتصلة بفلسفة و تطبيق القانون الجنائي على مجرمي الحرب و لعل من أبرزها عقوبة الاعدام . و مدى قناعة منظمة الامم المتحدة بوجود نظام قضائي كفوء يمكن أن يتولى الادارة القضائية في مرحلة ما بعد التغيير .

المطلب الثاني

محكمة وطنية بمساعدة دولية

بعد استعراض وسرد وتقييم التصورات القانونية و السبل القضائية في مقاضاة أركان النظام السوري و التنظيمات الارهابية، وبيان المعوقات القانونية و غير القانونية التي تشكل عقبة في هذا السبيل . فعلى الرغم من من أن النظام القضائي السوري قد عانى كثيراً خلال عقود خلت و هي بأمس الحاجة الى إعادة التأهيل و البناء ، وما يزيد الخشية ان التجربة القضائية الوطنية في العراق للمقاضاة عن الجرائم الدولية كانت تجربة فاشلة بكل المقاييس القانونية و القضائية لتعرضها للتسييس و الضغط السياسي و لم تتجلى فيها مظاهر إنصاف المتهمين⁽⁵³⁾ . مع هذه الحقائق إن إنشاء محكمة وطنية تختص بالنظر في الجرائم الدولية يحد له سند في القانون الدولي و الاتفاقيات الدولية حيث نصت المادة السادسة من اتفاقية مناهضة الابادة الجماعية و العقاب عليها لعام 1948 على انه (يحاكم الاشخاص المتهمون بارتكاب الابادة الجماعية أو أي فعل من الافعال الاخرى في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي أرتكب الفعل على أراضيها) ، و هناك مجموعة أخرى من المعاهدات الدولية التي تلزم الدول

⁵³ - See: .. *Gerald Waltman op.cit* 836 .

بتحريم بعض الافعال و المقاضاة على أساسها فهناك بالإضافة الى الاتفاقية المذكورة اتفاقية الفصل العنصري و منعها و إتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة اللانسانية الاخرى لعام 1984، و كذلك العديد من إتفاقيات مناهضة الارهاب و افاقيات جنيف الاربعة التي صادقت سورية على بعض منها⁽⁵⁴⁾ . و الخطوة الاولى في طريق المقاضاة الوطنية تكمن في تضمين تشريعي لهذه الاتفاقيات ثم يجب أن يليها هيكله القضاء الوطني و تأهيله مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار إستحقاقات النساء في المشاركة كقضاة و مدعيات و خبيرات في جل العملية القضائية . و قد إقترح مجموعة من الخبراء الدوليين هذا التصور القانوني بحيث فضلوا إنشاء محكمة وطنية تكون مقرها الرئيسي دمشق ، كما لم يستبعدوا تفعيل و إنعاش القضاء المدني و العسكري بعد التغيير لكي يتم محاكمة صغار مجرمي الحرب بجانب المحكمة الوطنية المدولة التي تتولى مقاضاة كبار مجرمي الحرب . وهذا الخيار يعطي شرعية دولية للمحكمة و كذلك يوفر القضاة و الخبرات القانونية اللازمة. كما إن الاعتداد بالخبرات القانونية الوطنية يوحي للرأي العام الوطني ان المحكمة وسيلة لانصافهم و ليست وسيلة لتصفية الحسابات الدولية⁽⁵⁵⁾ .

وبخلاف هذه المحكمة القانونية فان هناك صيغة قانونية أخرى يجب أن لا نغفلها تكمن في التجارب القضائية لبعض الدول الاوروبية مثل فرنسا وسويسرا و بلجيكا والتي حاکمت أشخاص عُرفوا في البداية أنهم لاجئين في حين تبين أنهم إرتكبوا جرائم بحق اللاجئين و تسببوا في لجوء الاخرين و الاساس القانوني في ملاحقتهم قضائياً كان الاختصاص القانوني العالمي بشرط تواجد المتهم على أراضيها . ان هذا يسمح لنا بالقول بان حضور عدد هائل من اللاجئين السوريين الى أوروبا و إخبارهم عن هذه الجرائم يتيح لهذه الدول ممارسة الاختصاص القضائي عن الجرائم المرتكبة بحقهم . و فرنسا من ضمن الدول التي أجازت فتح التحقيق القضائي إستناداً الى المادة من 689-2 من قانون العقوبات عن جريمة تعذيب المهاجرين بشرط تواجد المتهم على أراضي الجمهورية الفرنسية . نفس المحتوى القانوني نجده في ألمانيا حيث يسمح نظامها القانوني بممارسة الاختصاص القضائي العالمي في جرائم التعذيب و هذا يعني ان

⁵⁴ - See: .. **Gabriele Olivi**, ((The role of national courts in prosecution . international crimes new perspectives))m Sri lanka journal of international journal

⁵⁵ - See: **Annika Jones** , ((Seeking international criminal justice in Syria)), international legal studies journal ,vol89 2013 p 805.

القضاء الألماني بامكانه - نظرياً- أن تحاسب المسؤولين السوريين عن الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين حتى دون حضور المسؤولين السوريين الى أراضيها ، وهذا يعتمد في النهاية على التقدير القضائي للدعاء العام الألماني⁽⁵⁶⁾.

خلاصة القول انه لا سلم بدون عدالة و لا عدالة بدون تجسيدها للحقيقة . وهذا هو المراد النهائي من العملية القضائية فالنظام الجديد في سوريا عليها أن تأخذ هذه الحالة على محمل الجد و يضعه ضمن اولى أولوياته و تحديداً الجرائم المرتكبة بحق اللاجئين و معاناتهم المستمرة . و نحن نعتقد أنه لا يمكن أن نعتمد على صيغة معينة من الصيغ المذكورة فكل منها تحمل إيجابيات و سلبيات و نعتقد بضرورة تنوع هذه المجالات للتقاضي و إن كنا نرجح آليتين للمقاضاة و ذلك كالآتي:

الالية الاولى/ إنشاء محكمة وطنية تحت إشراف هيئة الامم المتحدة بحيث تتولى تهيئة و تدريب القضاة و المدعين السوريين بحيث يتم إطلاعهم على القانون الدولي الجنائي و القانون الدولي الانساني و التطورات القانونية في القضاء الجنائي الدولي كيفية محاكمة مجرمي الحرب و إنصاف الضحايا و فهم معاناتهم ، و كذلك كيفية التعامل مع حقوق المتهم وفق المعايير الدولية ، و يجوز أن تتألف هذه المحكمة من عدة دوائر و غرف بحيث تكون الاولوية أن تكون داخل الاراضي السورية و انه لا مانع من أن تكون جزء من هذا الكيان القضائي في تركيا أو في الاردن ، لان العديد من اللاجئين الذين يعدون ضحايا و شهود في هذه الدول و يفيدون القضية في بعده الجنائي.

الالية الثانية/ إنشاء محكمة مختلطة بمساعدة الامم المتحدة في سوريا تحت إشراف بعثة الامم المتحدة في سوريا و بمشاركة قضاة سوريين مشهود لهم بالكفاءة و النزاهة و الحياد و الخبرة. ولا ضير من الاستعانة بالكفاءات القانونية السورية الاكاديمية في الخارج لكي يكونوا جزءاً من هذه المعادلة القضائية .

هذا تصورنا بخصوص إنصاف اللاجئين السوريين لاتباع أنواع الجرائم دون أن نغفل تعرضهن لاتباع أنواع الجرائم و دون أن نغفل جميع السبل القانونية الاخرى .

⁵⁶ - See: .: **Stephen J. Raap m** ((Overcoming the challenges to achieving justice for Syria)), *Emory international law review* Vol 30 p 166. .

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة فقد آثرنا أن نبرز جملة من الاستنتاجات و التوصيات على الشكل الآتي:

اولاً الاستنتاجات/

1- لقد وصلنا الى قناعة تامة بان الجرائم المذكورة محل الدراسة لم تأخذ حيزاً و تأطيراً قانونياً لدى النخب القانونية و غير القانونية التي تتعاطى مع معاناة اللاجئين السوريين رغم إرتكابها على نطاق واسع خصوصاً ضدهن في المخيمات وقبل ذلك في أماكن سكنهن قبل الترحيل سواء من قبل الحكومة السورية و مليشياتها و من قبل التنظيمات الارهابية الاخرى .

2- لقد استنتجنا بان التعامل القانوني و القضائي السليم ستأخذ بعداً أدق لو تم الاعتراف بمعاناة اللاجئين السوريين و لو تم التكريس القضائي لمعاناتهم، و التجريم المرتكب بحقهم.

3- إرتباطاً بالنقطة السابقة فان الجرائم المرتكبة والتي هي محل الدراسة لم تأخذ الاهتمام المطلوب بها من قبل الفعاليات القانونية السورية و لعل هذه الدراسة جاءت في سياق التنوير القانوني المطلوب .

4- ان القضاء الجنائي الدولي و في إجتهدات قضائية حديثة له حاول أن يحدد الرسم القانوني لهذه الجرائم و هذا ما ثبتناه في الدراسة - لان الرمزية و البعد المعنوي الذي يحملة إنصاف ضحايا التهجير المعرضين للاضطهاد و الاسترقاق حداً بالقائمين على القضاء الجنائي الدولي بصيغه المختلفة على الاخذ بنظر الاعتبار هذه الخصوصيات.

5- بينا بالتفصيل الخصوصيات القانونية لكل من جرائم الاستعباد الجنسي و الزواج القسري و الاضطهاد الممارس ضد المرأة اللاجئة و عرجنا على أركان كل جريمة من هذه الجرائم و قسناها على

الواقع المرير للمرأة السورية اللاحقة و تيقنا انه لا شك ان هذه الجرائم تصل الى مصاف الجرائم الدولية التي يقتضي العقل و العدل و الاخلاق و الانصاف أن لا تمر دون عقاب .

6- وعطفاً على فكرة العقاب عن الجرائم المذكورة فقد إستخلصنا تعدد صور التقاضي عن هذه الجرائم. فالعدالة الجنائية الدولية رغم عار صمتها على معاناة السوريين و مسلسل القتل المستمر بحقهم افرز لنا و في العديد من مناطق العالم أشكالاً و أنماطاً عديدة حاولنا تشخيصها و تقييمها و البحث عن مدى مواءمتها و ملائمتها مع الحالة المجسدة لمعاناة ضحايا العنف الجنسي.

ثانياً/ التوصيات

1- تبني فكرة مشاركة حقيقية و فعلية للنساء في جميع الفعاليات القانونية هو المدخل الصحيح لنجاح العملية القضائية فالأخذ بنظر الاعتبار بالعنصر النسوي و تحديداً اللواتي عشن تجربة التهجير المريرة عامل حيوي و هام في عملية المحاسبة من لحظة التوثيق الى الاستماع الى الشهادات و الافادات ، لان كل ذلك يحتاج الى فعم عميق لخصوصية المرأة و إستيعاب أعماق للآثار المترتبة على نوعية الجرائم محل الدراسة و لا يمكن إستدراك ذلك دون إبراز مشاركة المرأة في أي إستحقاق قانوني ذات صلة بموضوع الدراسة

2- ضرورة وضع برامج تأهيلية شاملة لانصاف ضحايا التهجير من النساء من تعويض و الاهتمام بعلاجهن من آثار الصدمة النفسية المتولدة لديهن من جراء الجرائم لان الانصاف لا يقتصر على المقاضاة فحسب ، بل تمتد الى وسائل أخرى مثل جبر الضرر و التشغيل و اتباع جميع الوسائل التي تقلل من اثار الماضي المرير.

1- المقاضاة عن هذه الجرائم واجب قانوني و مقتضى أخلاقي ، لذا فانن نقترح اليقين تجسدان الحل الامثل و الواقعي في ضوء العديد من الخيارات المطروحة لاننا ثبتنا انه لا حسلم بدون عدالة و لا حقيقة بدون عدالة فبناء السلم الاعلي يحتاج الى إلتزام الجروح و المبتدى في هذا الإلتزام هو إتباع احدى الاليتين الاتيتين في المقاضاة :

الالية الاولى/ إنشاء محكمة وطنية تحت إشراف هيئة الامم المتحدة بحيث تتولى تهيئة و تدريب القضاة والمدعين السوريين بحيث يتم إطلاعهم على القانون الدولي الجنائي و القانون الدولي الانساني و التطورات القانونية في القضاء الجنائي الدولي كيفية محاكمة مجرمي الحرب و إنصاف الضحايا و فهم معاناتهم ، وكذلك كيفية التعامل مع حقوق المتهم وفق المعايير الدولية ، و يجوز أن تتألف هذه المحكمة من عدة دوائر و غرف بحيث تكون الاولوية أن تكون داخل الاراضي السورية و انه لا مانع من أن تكون جزء من هذا الكيان القضائي في تركيا أو في الاردن ، لان العديد من اللاجئين الذين يعدون ضحايا و شهود في هذه الدول و يفيدون القضية في بعده الجنائي.

الالية الثانية/ إنشاء محكمة مختلطة بمساعدة الامم المتحدة في سوريا تحت إشراف بعثة الامم المتحدة في سوريا وبمشاركة قضاة سوريين مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والحياد والخبرة. ولا ضير من الاستعانة بالكفاءات القانونية السورية الاكاديمية في الخارج لكي يكونوا جزءاً من هذه المعادلة القضائية .

قائمة المصادر

أولاً - قائمة المصادر باللغة العربية

- 1- : د. اشرف محمد لاشين ، النظرية العامة للجريمة الدولية ، دراسة تحليلية تأصيلية ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2012 ط1
- 2- القاضي أنطونيو كاسيزي، القانون الجنائي الدولي ، المنشورات الحقوقية صادر ، 2015 بيروت الطبعة الاولى
- 3- د. حامد سيد محمد حامد، العنف الجنسي ضد المرأة في القانون الدولي ، إطلالة موجزة عن مكافحته طبقاً لاحكام الشريعة الاسلامية ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة 2016 الطبعة الاولى
- 3-4 د. محمد رشيد حسن، المقاضاة عن الجرائم الدولية امام القضاء الجنائي ، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة 2017 ، الطبعة الاولى .
- 5- د. محمد رشيد حسن، المحكمة الجنائية العراقية العليا دراسة في مبادئ العدالة، ، مطبوعات حمدي ، السليمانية العراق ، 2012

المصادر باللغة الإنكليزية

A- Books and Journal articles

1- Leila Nadia Sadat ((Forging a convention for crimes against humanity)) , Cambridge university

: .

2-Dr Iur Ambrosie Bulambo ((Sexual violence against women in DRC: understanding the motivation of crime against humanity)), US-CHAINA law review Vol 13 No 2 2016

3- Prof J Le ROUX and Yves Muhire , ((*The statues of acts of sexual violence in international criminal law*)), SACJ criminal law review No 1 2009

4-Dr Iur Ambrosie Bulambo ((Sexual violence against women in DRC: understanding the motivation of crime against humanity)), US-CHAINA law review Vol 13 No 2 2017.

5- Kai Ambos, ((*Treaties on international criminal law*)) Vol II *The crimes and sentencing*, Oxford university press, 1st edition 2014 .

6-:LISA DAVIS ,((*ISIL THE SYRIAN CONFLICT , SEXUAL VIOLENCE AND THE WAY FORWARD : SYRIAN WOMEN'S INCLUSION IN THE PEACE PROCESSES*)) NEW YORK UNIVERSITY JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW AND POLITICS, VOL 48 2016 P 1175.

7- Solange Mouthaan , ((*The prosecution of gender based crimes at the ICC ; Challenges and Oppurtinities*))*International criminal law review* Vol 11 , 2001 p 776.

8- **Irma Hodzic** , ((*Adjudicating of gender based crimes against women in international criminal courts and tribunals*)) Master thesis submitted to the Lund university in *International human rights law* .

9- **power susan**, ((*Siege warfare in Syria : prosecution the starvation of civilians*))m *Amsterdam law forum journal* , vol 8 no 2p6.

10 -**Elena Gekker**, ((*Rape , sexual violence m and forced marriage at the International criminal court : how Katanga utilizes a ten -year old rule but overlooked new jurisprudence*)) *Hasting Women s law journal* vol 25 No 1 2016.

11- **Diane Lupig** , ((*Investigation and prosecution of sexual and gender based crimes before the international criminal court*)) , *Journal of Gender ,social policy and the law* Volume 17 issu2 2 2009 .

12-**Agnieszka Szpakm** ((*Sexual slavery before AD HOC international criminal tribunals and the international criminal court*))m *European scientific journal* , June 2013 No 16 .

13- **Vallerie Osterveld** ,, ((*Sexual slavery and the international criminal court*)) *Michigan journal of international law* , Vol 25, Issue 3.

14-**Gedeon Boas** , **James L. Bischoff** and **Natalie L.Reid** ,((*International criminal law practitioner library Volume II elements of international crimes under international law*).Cambridge university press 2008

15- **Iris Haenen** , ((*The parameter of enslavement and the Acts of forced marriage*)) *International criminal law review* Vol 13 , 2003

16- **Neha Jain** ((*Forced marriage as a crime against humanity , problems of definition and prosecution*)), *Oxford journal of international criminal justice* Vol 6 Issue 5 ,2008

17- **Kai Ambos** ((*Treaties on international criminal law*)) Vol II : *The Crimes and sentencing* , Oxford university press First edition , 2014

18- : **William Schabas** ((*The UN international criminal tribunals the former Yugoslavia ,Rwanda and Sierra Leone*)), Cambridge university press, 2006 1s t edition

19- **Fausto Pocar** , ((*Persecution as a crime under international criminal law*)) *Journal of national security and policy*)) Vol 2

20- **Otto Triffterer and Kai Ambos** ((*The Rome statues of international criminal law , A commentary*)) 3d edition , C.H BECK HART Nomo's 2016

21- **Emily Chertoff** , ((*Prosecuting Gender-based persecution : The Islamic state at the ICC*)) *The Yale law journal* No 126 .

22-**Valerie Oosterveld** , ((*Gender , persecution and The International criminal court: Refugee laws relevance to the crime against humanity of gender based persecution*)) *Duke journal of comparative and international law*, Vol 17 ,2006.

23-**Omar Al Khataibeh and Firas Al- Labady** , ((*Guarantees the protection of the rights of Syrian refugees in Jordan*)), *Journal of politics and law* vol 7 No 4 .2014

24- **Alex Schank**, ((*Sectarianism and transitional justice in Syria : resisting international trials*)), *George town journal of international law*, Vol 45. Issue 2 , 2015

25-**Gerald Waltman** , ((*prosecuting ISIS*))m *Mississippi ;aw journal* Vol 85 Issue 3 2017 .

. 26- **Coman Kenny** , ((*prosecuting Crimes of International concern: Islamic state at the ICC*)), *Utrecht journal of international and European law* .

. 27-**Beth Van Schaack** , ((*Mapping war crimes in Syria*)), *journal of International legal studies* Vol, 92 2016 . .

. 28- **Andrew Solis** m ((*Only _____ can judge : Analyzing which court have jurisdiction over ISIS*)) *Southern Illinois university law journal* , Vol 40 2016 . .

. 29-**Gabriele Olivi**, ((*The role of national courts in prosecution . international crimes new perspectives*))m *Sri lanka journal of international journal*

. 30 -**Annika Jones** , ((*Seeking international criminal justice in Syria*)), *international legal studies journal* , vol89 2013

. 31-**Stephen J. Raap** m ((*Overcoming the challenges to achieving justice for Syria*)), *Emory international law review* Vol 30

B- international courts and tribunals decisions

31-ICTR - ICTR case 96-4 prosecutor v. Akaeysu , Trial chamber Judgment of 2 , September 1998

: 32- ICTY , case IT-96-23 prosecutor v. kunarac trial Chamber judgment of 22 Feb 2001 .

33- **SCSL Case** SCSL 04-15- *The prosecutor vs. Sesay Kallon and Gboo RUF* , trial chamber judgment of 2 March 2009..

33-ICC Case ICC- 01/04-01 *The prosecutor v. German Katanga and Mathiew. Ngudjolo CHUI Decision on the confirmation of charges of 26 Sep 2008* .

34- *Prosecutor v. Kenyatta Case No .ICC -01/09-31 , prosecutor application pursuant to article 58 as to Francis Karimi muthaura kenyatta (Dec , 15 ,2010) .*

35- *SCSL , Case SCSL -04-16 The prosecutor vs. Brima, Kamara and Kanu (AFRC case) appeal chamber judgment of 22 Feb 2008 .*

36- **Naletilec et al (IT-98-34-T) JUDGMENT 31 March 2003. Para 634**

37-*Prosecutor v **Gaddafi** Case No ICC-01 /11-12 Decision on the prosecutor application pursuant to Article 58 as to Muammar Mohammed Abu Minyar Gaddafi , Saif al-Islam Gaddafi and Abdullah al- senussi JUNE 27 2011 .*

38-**Laurent Gbagbo** Case No ICC -20-/ 11-01/11 Decision on the confirmation of charges against Laurent Gbagbo JUNE , 12 , 2014 .